



قطر- رؤية اقتصادية أبريل ٢٠١٧



ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- **بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.2% في عام 2016 بالمقارنة مع 3.6% في 2015 ولكن لا يزال القطاع غير النفطي هو الدافع الرئيسي للنمو حيث نما بنسبة 5.6%**
- **بلغ معدل التضخم 2.7% في 2016 بالمقارنة مع 1.7% في 2015 وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الوقود والسكن والترفيه والثقافة**
- **تحول الميزان المالي إلى عجز نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من 2016 بسبب تراجع أسعار النفط وذلك على الرغم من ضبط الإنفاق الجاري**
- **شهد الحساب الجاري عجزاً نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من 2016 على خلفية تراجع أسعار النفط وانخفاض إنتاج النفط والغاز وارتفاع الواردات**
- **واصل القطاع المصرفي نموه القوي حيث بلغ نمو الائتمان 12.1% في حين نمت الودائع بنسبة 11.8% مدفوعة في الأساس بنمو الودائع الأجنبية**

آفاق الاقتصاد الكلي (2017 – 2019)

- **من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.6% في 2017 و3.6% في 2018 قبل أن يتراجع إلى 2.7% في 2019 مدفوعاً بالقطاع غير النفطي، حيث سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيف نقص السيولة والقيود المالية وتعزيز المداخيل**
- **يُتوقع أن يتراجع التضخم إلى 0.9% في 2017 على خلفية تراجع أسعار الإيجار لكنه سيرتفع بعد ذلك في 2018 مع فرض ضريبة القيمة المضافة**
- **من المتوقع أن يعود الحساب الجاري إلى فائض نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 على خلفية ارتفاع أسعار النفط، لكنه سيتقلص بعد ذلك بفعل ارتفاع نمو الواردات**
- **من المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة الحكومية إلى 1.5% في 2017 وأن يعود إلى فائض في الفترة 2018-2019 على خلفية تعافي إيرادات النفط والغاز**
- **من المتوقع أن يستقر نمو القطاع المصرفي عند 8-10% مع اعتدال نمو الودائع الأجنبية وتباطؤ نمو القروض بسبب تدني الطلب على القروض من قبل الحكومة**

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	آفاق الاقتصاد الكلي
7	المؤشرات الرئيسية
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

زياد داود

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري

اقتصادي

+974 4453 4423

ali.jaffery@qnb.com

نانسي فهيم

اقتصادية

+974 4453 4648

nancy.fahim@qnb.com

عبد الرحمن الجهني

محلل

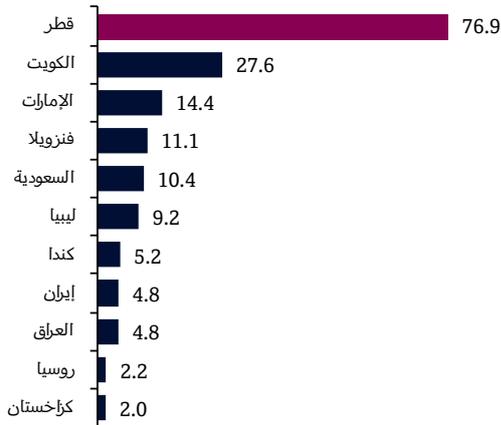
+974 4453 4436

abdulrahman.aljehani@qnb.com

الإغلاق التحريفي: 15 أبريل 2017

نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في قطر هو الأعلى في العالم

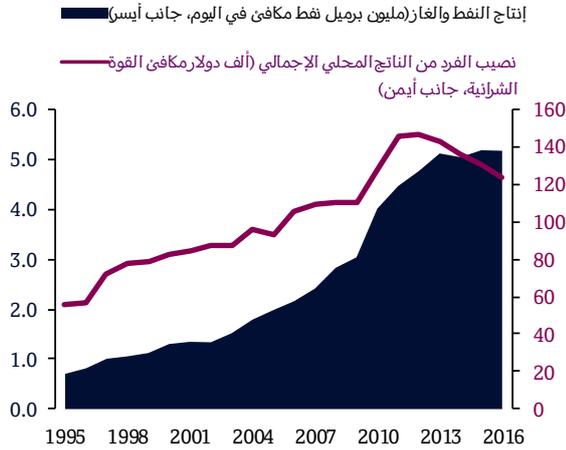
نصيب الفرد من احتياطات النفط والغاز (2015)
(ألف برميل نفط مكافئ)



المصادر: BP وصدوق اسعد الدولي
وقسم الاقتصاد في QNB

تملك دولة قطر ثروة ضخمة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد سكانها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من إيران وروسيا، ويقدر بـ 866 تريليون قدم مكعب. ولدى قطر أيضاً احتياطات كبيرة من النفط الخام والمكثفات تبلغ 1.5% من إجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة. وبلغ إجمالي احتياطات قطر المؤكدة من الغاز والنفط الخام والمكثفات 187 مليار برميل نفط مكافئ في عام 2015، وهذا بدوره يعادل 76.9 ألف برميل نفط مكافئ من احتياطات النفط والغاز لكل مواطن، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم بفارق كبير وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 134 سنة أخرى. ويمكن وصف تطور قطر على ثلاث مراحل. كانت المرحلة الأولى هي المرحلة الهيدروكربونية من التسعينات حتى عام 2011، وتضمنت استثمارات ضخمة لزيادة إنتاج النفط والغاز والثانية هي مرحلة التنوع لما بعد عام 2011 مع زيادة الاستثمار في القطاع غير الهيدروكربوني لبناء البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية قطر الوطنية. والثالثة هي تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة بحلول عام 2030.

إنتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

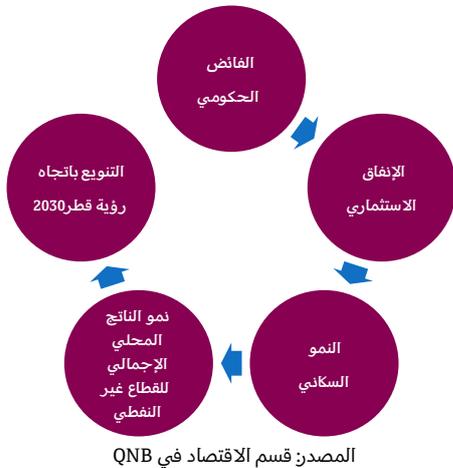


المصادر: BP ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB

تطوير احتياطات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء ارتفاع دخل الفرد حتى عام 2011

استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد شهد هذا القطاع مرحلة من النمو السريع، خصوصاً في النصف الثاني من العقد الأول لهذا القرن. وكان لقطر دور ريادي في تكنولوجيا إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ولذلك فهي تعد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم (31% من حصة السوق في 2015). كما أن قطر هي ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم بعد روسيا بعد إضافة صادرات خطوط الأنابيب. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح أغنى دولة في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 124 ألف دولار أمريكي في عام 2016 بتعادل القوة الشرائية في عام 2016، تليها لكسمبورغ. وفي عام 2005، أوقفت السلطات تطوير إنتاج الغاز في حقل الشمال، مع السماح باستمرار المشاريع القائمة. وقد شهدت المرحلة الهيدروكربونية للنمو الاقتصادي في عام 2011 نهايتها بعد إنجاز معظم المشاريع. وفي أبريل 2017، أعلنت السلطات رفع التجميد عن إنتاج الغاز، مع توقع إنتاج جديد في غضون 5-7 سنوات.

استراتيجية قطر للتنوع الاقتصادي



المصدر: قسم الاقتصاد في QNB

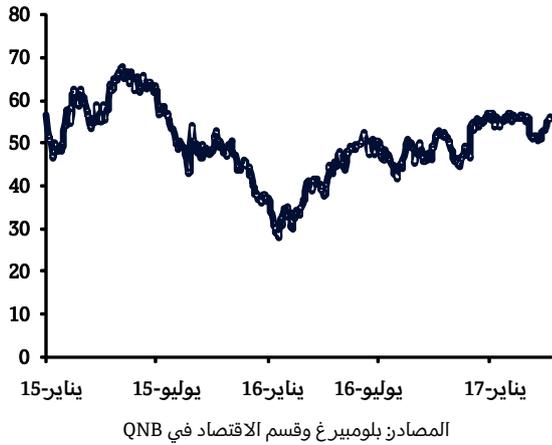
يتم استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وهو ما يساعد في عملية التنوع الاقتصادي

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدمت قطر فوائض النفط والغاز الكبيرة لتنفيذ برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية. وقد اجتذب الإنفاق الاستثماري على المشاريع الذي يهدف للتطوير بعيد المدى للبلاد إلى جانب الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 أعداداً كبيرة من العاملين الأجانب. ووفر الإنفاق الاستثماري مقروناً بالنمو السكاني دفعة قوية للطلب المحلي ونمو في القطاع غير النفطي وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز ويعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من تنمية رأس المال البشري تقوم على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها.

المستجدات الأخيرة (2016-2017)

انتعشت أسعار النفط من أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات مع تراجع العرض الفائض في أسواق النفط

سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)



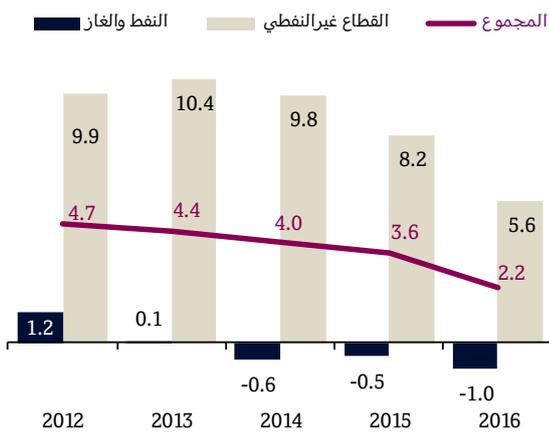
المصادر: بلومبيرغ وقسم الاقتصاد في QNB

في بداية عام 2016، انخفضت أسعار خام برنت لما يقارب أدنى مستوى لها منذ 13 عاماً، لتصل إلى 27.9 دولار أمريكي. ومنذ ذلك الحين، حققت أسعار النفط انتعاشاً مطرداً. وفي حين كان الهبوط في أسعار النفط يعزى إلى حد كبير إلى زيادة العرض، فإن الانتعاش الذي تحقق خلال عام 2016 ساعده عاملان رئيسيان. أولاً، اضطر المنتجون ذوي التكلفة العالية، مثل تلك التي في الولايات المتحدة، للخروج من السوق في مواجهة انخفاض أسعار النفط العالمية. ثانياً، انتعشت أسواق النفط بسبب الأخبار التي تحدثت عن اتفاق أعضاء منظمة أوبك على خفض الإنتاج بحوالي 1.2 مليون برميل يومياً، وهو أول انخفاض من هذا القبيل في ثماني سنوات. كما انفق 11 من المنتجين من خارج منظمة أوبك، من بينهم روسيا، على خفض 0.6 مليون برميل يومياً. واستمر الزخم الإيجابي في مطلع عام 2017، حيث أكدت منظمة أوبك التزامها بالأهداف المعلنة، ولكن حدث تراجع طفيف في مارس بسبب المخاوف بشأن تسارع إنتاج النفط الصخري الأمريكي بأسرع مما كان متوقعاً. وبلغ متوسط سعر خام برنت 54.7 دولار للبرميل في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017.

ظل القطاع غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيبرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.2% في عام 2016 من 3.6% في عام 2015. وانكمش قطاع النفط والغاز بنسبة 1.0% بسبب الانخفاض في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. وانخفض إنتاج النفط الخام بنسبة 0.7% في العام بسبب نضج حقول النفط. كما انخفض إنتاج الغاز الطبيعي والسوائل ذات الصلة نتيجة للصيانة التي أجريت على بعض محطات الغاز الطبيعي المسال في قطر خلال العام. فيما نما القطاع غير النفطي بنسبة 5.6% في عام 2016. وكان قطاع البناء أكبر مساهم في النمو غير النفطي، حيث نما بنسبة 15.4%، مدعوماً بمشاريع البنية التحتية الرئيسية الجارية ذات الصلة برؤية قطر الوطنية 2030 طويلة الأجل، علاوة على مشروعات منافسات كأس العالم 2022 التي تكمل استراتيجية البلد على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، نمت الخدمات بنسبة 5.9% مستفيدة من الزيادة المستمرة في عدد السكان، مما أدى إلى زيادة الطلب على التمويل والخدمات الحكومية والعقارية.

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك

(%، على أساس سنوي)

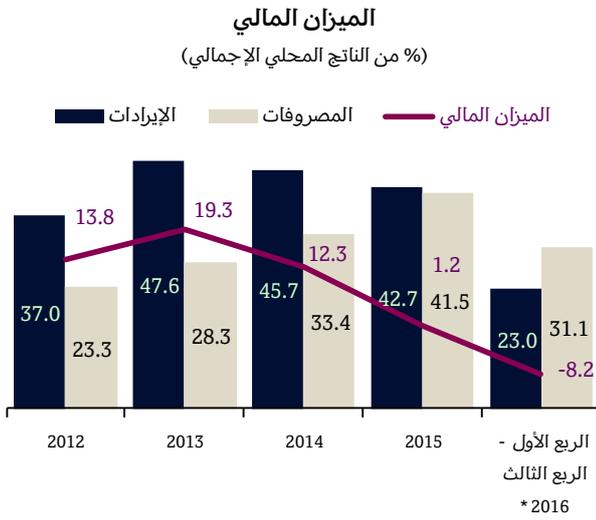


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيبرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في عام 2016 بسبب ارتفاع تكاليف الوقود

ارتفع معدل التضخم الرئيسي إلى 2.7% في عام 2016 من 1.7% في عام 2015. وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بعدد من العوامل. أولاً، ارتفعت أسعار المساكن والمرافق بنسبة 4.0% في عام 2016 بعد أن ارتفعت أسعار الكهرباء والمياه في نهاية عام 2015. ثانياً، ارتفعت أسعار الترفيه والثقافة بنسبة 7.3%. وثالثاً، ظل معدل التضخم في قطاع النقل مرتفعاً نسبياً، حيث بلغ 3.4%، على الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية وذلك بسبب رفع الدعم عن الوقود. وفي يناير 2016، رفعت السلطات جزئياً الدعم عن الوقود كما رفعت أسعار الوقود بنسبة 30-35%. واعتباراً من شهر مايو، سمحت السلطات بنهج أكثر اعتماداً على السوق في تسعير الوقود أدى في وقت لاحق إلى زيادة أخرى في أسعار الوقود. وكان من الممكن أن يكون الارتفاع في معدل التضخم أكثر وضوحاً لولا ما قبله من انخفاض في أسعار المواد الغذائية، والتي انخفضت بنسبة 2.0% في المائة في المتوسط في عام 2016 بسبب الآثار المتخلفة عن انخفاض أسعار الأغذية العالمية.

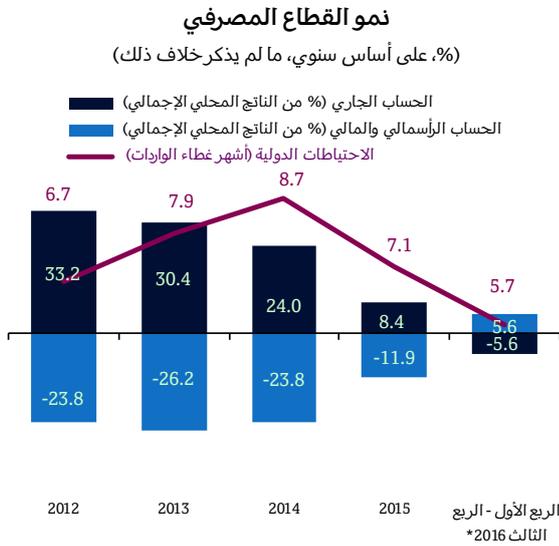
دخلت موازنة قطري عجز مالي بسبب تراجع أسعار النفط وذلك على الرغم من استمرار عملية ضبط الإنفاق



المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016

تحول فائض الموازنة الذي بلغ 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى عجز نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016. وقد تراجعت الإيرادات من 42.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 23.0% حتى الآن في 2016 وذلك في الأساس بسبب حدوث مزيد من الهبوط في أسعار النفط. كما يعود انخفاض الإيرادات جزئياً إلى عوامل موسمية وتقلب إيرادات الصادرات خلال العام. ومع ذلك، اتخذت الحكومة خطوات هامة لضبط الإنفاق، حيث تراجع إجمالي الإنفاق إلى 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 بعد أن بلغ 41.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. ويرجع ذلك إلى جهود الحكومة لترشيد الإنفاق الجاري الذي يرجح انخفاضه بأكثر من 20.0% في عام 2016 بحسب أحدث تقديرات الموازنة الحكومية. ولتمويل العجز المحتمل، اقتضت السلطات 17 مليار دولار أمريكي في عام 2016 - منه 14.5 مليار دولار أمريكي من مصادر خارجية والمتبقي من مصادر محلية. ونتيجة لذلك، ارتفع الدين العام من 34.9% في عام 2015 إلى ما يقدر بحوالي 47.6% في عام 2016.

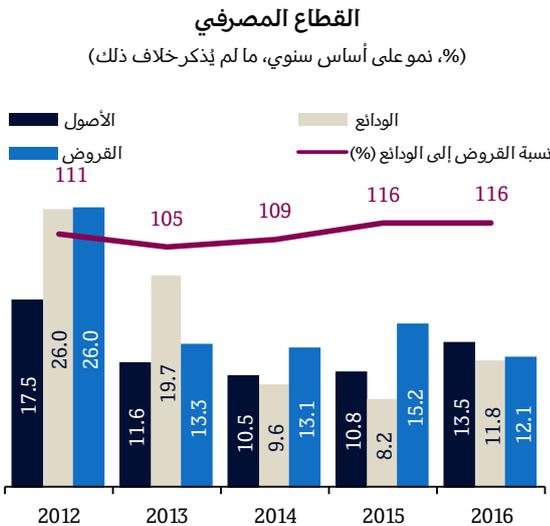
شهد الحساب الجاري عجزاً بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض إنتاج النفط والغاز وارتفاع الواردات



المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

سجل الحساب الجاري عجزاً بلغت نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقارنة مع فائض نسبته 8.4% في عام 2015. ويعكس هذا العجز انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات. وتراجعت عائدات التصدير بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع إنتاج النفط والغاز في حين دعم استمرار الإنفاق الاستثماري وتزايد عدد السكان نمو الطلب على الواردات. وقد سجل الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016. وكان السبب الرئيسي للتدفقات الواردة هو الإصدار القياسي لسندات سيادية دولية بقيمة 9 مليار دولار أمريكي في مايو والقرض المجمع الذي بلغت قيمته 5.5 مليار دولار أمريكي في يناير وعلى الرغم من تقارب ميزان الحساب الجاري وميزان الحساب الرأسمالي والمالي، سجل الميزان الكلي للمدفوعات عجزاً نسبته 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 وذلك بسبب التدفقات المسجلة عن طريق الخطأ أو المحذوفة. ونتيجة لذلك، انخفضت الاحتياطيات إلى 5.7 شهراً من أشهر غطاء الواردات.

واصل القطاع المصرفي نموه القوي

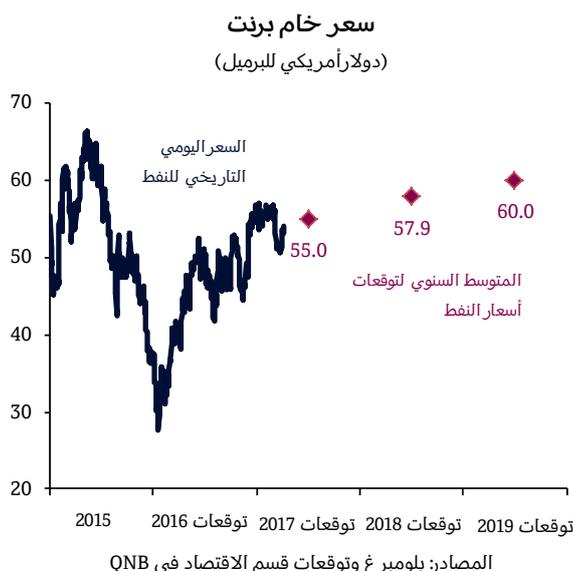


المصادر: مصرف قطر المركزي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تراجع نمو الائتمان من 15.2% في عام 2015 إلى 12.1% في عام 2016 والسبب الرئيسي في ذلك هو تباطؤ نمو الإقراض للقطاع العقاري وقطاع التجزئة. وفي نفس الوقت، ارتفع نمو الودائع من 8.2% في عام 2015 إلى 11.8% في عام 2016 مدفوعاً بالزيادة في الودائع الخارجية. وظل نمو ودائع القطاع الخاص دون تغير يُذكر بسبب تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في حين استمر تراجع ودائع القطاع العام حيث انخفضت بنسبة 11.1% في عام 2016 على السبيل فقد ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من 115.7% في عام 2015 إلى 116.1% في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، رفع مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة في ديسمبر 2016 ومارس 2017 تماشياً مع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. وللمحد من ارتفاع أسعار الفائدة ولمقابلة النقص في السيولة، خفض مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء ليلية واحدة من 4.5% إلى 2.25% في ديسمبر وبشكل عام، ما زال القطاع المصرفي في وضع جيد نظراً لارتفاع جودة الأصول والرسملة القوية والربحية العالية. وكانت نسبة القروض المتعثرة متدنية حيث بلغت 1.6% من إجمالي القروض في 2016، في حين بلغت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 16.1%، كما يعتبر العائد على حقوق المساهمين مرتفعاً عند 14.5%.

آفاق الاقتصاد الكلي (2017 – 2019)

من المتوقع أن ينتهي فائض معروض النفط في عام 2017 لكن تكلفة إنتاج النفط الصخري الأمريكي ستضع سقفاً على الأسعار



من المتوقع أن تتعافى أسعار النفط مع انتهاء فائض المعروض وتجاوز الطلب للمعروض في عام 2017. وقد بلغ متوسط فائض المعروض 0.4 مليون برميل في اليوم في عام 2016 لكن هذا الفائض سيتلاشى في عام 2017 مع نمو الطلب بواقع 1.4 مليون برميل يومياً وتخفيض إنتاج أوبك بحوالي 1 مليون برميل في اليوم في النصف الأول من العام. لكن سيقابل ذلك جزئياً نمو المعروض في أماكن أخرى، تحديداً في الولايات المتحدة، وستؤدي مجمل هذه العوامل إلى نقص في المعروض يزيد على 0.3 مليون برميل في اليوم في عام 2017. وبمعزل عن العوامل الأخرى، يُفترض أن يؤدي ذلك إلى أسعار تزيد على 60 دولار للبرميل، لكن بمقدور منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة توفير كميات كبيرة من النفط عند سعر تعادل يتراوح بين 55 و60 دولار للبرميل، ما من شأنه أن يضع سقفاً على الأسعار ويشكل ذلك معضلة لأوبك، ففي حال قيام المنظمة بخفض الإنتاج فإن الأسعار ستترفع لكن حصتها في السوق ستراجع أمام منتجي النفط الصخري الأمريكي، أما في حال قيامها بزيادة الإنتاج لكسب حصة أكبر في السوق فإن الأسعار ستتخفض. وفي كلتا الحالتين، ينبغي لعملية إعادة التوازن في سوق النفط أن تدفع الأسعار باتجاه سعر التعادل الخاص بمنتجي النفط الصخري الأمريكي والذي يُقدَّر أن يبلغ نحو 60 دولار أمريكي بحلول عام 2019.

توقع تسارع النمو مستقبلاً

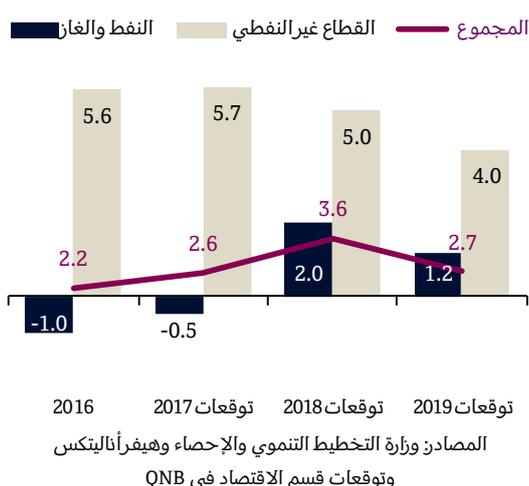
من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2.2% في عام 2016 إلى 2.6% في عام 2017 و3.6% في عام 2018 قبل أن يتباطأ إلى 2.7% في عام 2019. وينبغي لعدد من العوامل أن تزيد النمو غير النفطي قليلاً إلى 5.7%. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط أن يخفف صعوبات السيولة ويزيد الدخل. ومن ناحية أخرى، ينبغي لعوامل التخفيضات الأقل حدة في الإنفاق الحكومي الجاري وازدهار قطاع البناء وتعافي قطاع الصناعة التحويلية أن تعمل أيضاً على دعم النمو. وفي عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتباطأ النمو غير النفطي إلى 5.0% و4.0% مع توليد الاستثمار لمعدلات نمو أقل من تلك المسجلة في السابق نظراً للنمو الكبير في حجم الاقتصاد. وبالاتقال إلى قطاع النفط والغاز فإن التراجع الطبيعي في إنتاج حقول النفط الناضجة وخفض الإنتاج من قبل أوبك سيؤديان إلى تباطؤ نمو القطاع في عام 2017. ولكن مشروع برزان الذي يُتوقع له أن يبدأ في إنتاج الغاز في الربع الرابع من العام سيعوض جزئياً عن ذلك. وفي عامي 2018 و2019، تتوقع نمو قطاع النفط والغاز إلى 2.0% و1.2% تماشياً مع زيادة الإنتاج في مشروع برزان والاستثمارات طويلة الأجل التي تهدف للتعويض عن الانخفاض الطبيعي في إنتاج النفط.

من المتوقع أن يتباطأ التضخم في 2017 بسبب تراجع أسعار الإيجار، لكنه سيرتفع في 2018 مع إدخال ضريبة القيمة المضافة

من المتوقع أن يتباطأ التضخم إلى 0.9% في عام 2017 لكنه سيرتفع إلى 3.3% في عام 2018 قبل أن يتراجع إلى 2.5% في عام 2019. وهناك ثلاثة عوامل يُتوقع لها أن تعمل على كبح التضخم في 2017. أولاً، تراجعت الإيجارات (21.9% سلة تضخم أسعار المستهلك) إلى حالة انكماش على خلفية تدني الطلب بسبب تراجع الوظائف المخصصة لأصحاب الياقات البيضاء، في حين زاد المعروض من الوحدات السكنية. ثانياً، يستغرق تراجع أسعار السلع العالمية في العادة بعض الوقت لكي ينعكس على الأسعار المحلية، ولذلك من المتوقع أن يواصل التراجع الذي طرأ على أسعار السلع في عام 2016 في خفض التضخم في عام 2017. ثالثاً، أدى خفض دعم الوقود إلى ارتفاع التضخم في عام 2016، لكن هذا التأثير سيتلاشى في عام 2017. وفي عام 2018، ينبغي لضريبة القيمة المضافة، التي يُتوقع أن يبدأ العمل بها في الربع الأول من العام، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع العالمية أن يزيد التضخم إلى 3.3%. ومع ذلك، تتوقع أن يتراجع التضخم إلى 2.5% في عام 2019 مع تلاشي الأثر لمرّة واحدة الناتج عن إدخال ضريبة القيمة المضافة وبسبب الاعتدال المتوقع في أسعار السلع العالمية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% على أساس سنوي)



تضخم مؤشر أسعار المستهلك

(% تغيير سنوي)



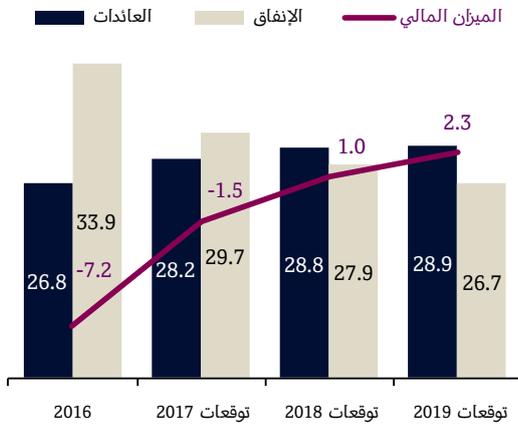
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: بنك قطر المركزي وهيغراف أنايكتس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

الميزان المالي

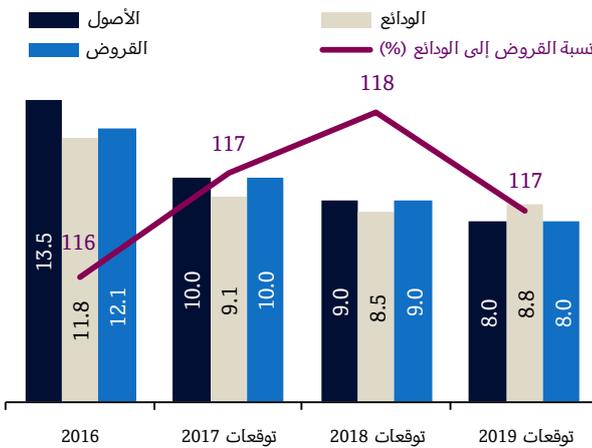
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: بنك قطر المركزي وهيغراف أنايكتس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

القطاع المصرفي

(% نمو، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: بنك قطر المركزي وهيغراف أنايكتس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

من المتوقع أن يعاود الحساب الجاري تحقيق فائض في 2017 مع ارتفاع أسعار النفط، لكنه سيتقلص بعد ذلك في ظل نمو الواردات

يتأثر رصيد الحساب الجاري القطري بشكل كبير بصادرات النفط والغاز والواردات غير النفطية. وبالتالي، فإن من المتوقع للزيادة في أسعار النفط في 2017 بنسبة 23% من 45 دولاراً للبرميل إلى 55 دولاراً للبرميل أن تؤدي إلى فائض في الحساب الجاري بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي. لكن في الفترة 2018 - 2019، يتوقع أن تنمو الواردات بقوة بالمواراة مع نمو القطاع غيرالنفطي بينما يتباطأ نمو الصادرات مع استقرار أسعار النفط. وسيكون نمو الواردات مدفوعاً بالزيادة المتواصلة في الإنفاق على المشاريع، وهو ما يزيد من الطلب على استيراد الآلات والمعدات ويدفع أيضاً نمو السكان وواردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الناتجة عن ذلك. وبالتالي، من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 وإلى 0.7% في 2019. وتتوقع أن يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية في المستوى الحالي بحوالي 5.7 من أشهر تغطية الواردات، أي أعلى بكثير من مستوى ثلاثة أشهر الذي يوصى به صندوق النقد الدولي.

من شأن تعافي عائدات النفط والغاز أن يقلص عجز الموازنة في 2017 ويحوله إلى فائض في 2018 - 2019

من المتوقع أن يتقلص عجز الموازنة الحكومية من 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 1.5% في 2017 قبل أن يتحول إلى فائض بنسبة 1.0% ثم 2.3% في 2018 - 2019. فمن المتوقع أن تتعافى العائدات الحكومية في الفترة 2017 - 2019 مع ارتفاع أسعار النفط وإدخال ضريبة على القيمة المضافة في 2018، وهو ما من شأنه رفع العائدات بحوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي جانب الإنفاق، من شأن ترشيح الإنفاق الجاري وتعافي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أن يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام كحصة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2017 - 2019، على الرغم من ارتفاع الاستثمارات العامة. وقد أعلنت الحكومة عن خططها لزيادة الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة، خصوصاً على المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم والنقل والبنية التحتية والتعليم والصحة. ومن المتوقع أن يتراجع الدين العام من 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 35.5% في 2019 مع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وفائض الموازنة في الفترة 2018 - 2019.

من المتوقع أن يستقر نمو القطاع المصرفي

من المتوقع أن تنمو أصول القطاع المصرفي بنسبة 8% - 10% خلال المدى المتوسط. وأن يتباطأ نمو الودائع من 11.8% في 2016 إلى 8.5% في 2018 قبل الارتفاع إلى 8.8% في 2019. في 2016، قامت الحكومة بسحب الودائع لتمويل عجز الموازنة، لكن تم تعويض ذلك بالنمو السريع في ودائع غير المقيمين مع إنشاء البنوك لصناديق في الخارج. في 2017، سيتباطأ نمو ودائع غير المقيمين مع تقلص عجز الموازنة والاحتياجات المالية، مما سيؤدي إلى تباطؤ نمو الودائع بشكل عام. وفي 2018، سيتباطأ نمو الودائع أكثر حيث سيعوض فائض الموازنة عن الطلب على ودائع غير المقيمين، وأيضاً بسبب انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبحلول 2019، سيؤدي الفائض الكبير إلى جعل الحكومة المودع الرئيسي، مما سيدفع نمو الودائع. وفي ذات الوقت، من المتوقع أن يتباطأ نمو القروض في الفترة 2017 - 2019 مع انخفاض حاجة الحكومة لتمويل. إضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقلب الطلب على القروض الخاصة في 2017. فمن المتوقع أن يظل نمو القروض أعلى من نمو الودائع في الفترة 2017 - 2018، لكن أن يتراجع بعد ذلك إلى أقل من نمو الودائع في 2019، مما سيؤدي إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع. ومن المتوقع أن يظل مستوى القروض المتعثرة منخفضاً في المدى المتوسط، بشكل يعكس صلابه أسس الاقتصاد الكلي. وستستمر كفاءة التكلفة والرسملة القوية في دعم قوة البنوك وربحيتهما في المستقبل.

المؤشرات الرئيسية

توقعات 2019	توقعات 2018	توقعات 2017	2016	2015	2014	2013	2012	
								مؤشرات القطاعات الحقيقية
2.7	3.6	2.6	2.2	3.6	4.0	4.4	4.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
1.2	2.0	-0.5	-1.0	-0.5	-0.6	0.1	1.2	القطاع النفطي
4.0	5.0	5.7	5.6	8.2	9.8	10.4	9.9	القطاع غير النفطي
194.4	183.5	169.9	152.5	164.6	206.2	198.7	186.8	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
5.9	8.0	11.4	-7.4	-20.2	3.8	6.4	11.4	النمو (%)
67.2	66.9	66.7	69.7	61.4	47.5	44.3	42.0	القطاع غير النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
123.4	123.9	126.3	123.7	130.1	136.0	142.5	146.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
2.5	3.3	0.9	2.7	1.7	3.4	3.2	1.8	تضخم أسعار المستهلكين (%)
2.3	1.0	-1.5	-7.2	1.2	12.3	19.3	13.8	الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)*
28.9	28.8	28.2	26.8	42.7	45.7	47.6	37.0	الإيرادات
26.7	27.9	29.7	33.9	41.5	33.4	28.3	23.3	المصروفات
35.5	40.0	44.3	47.6	34.9	32.3	33.1	37.2	الدين العام
								القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)*
0.7	1.5	2.1	-3.9	8.4	24.0	30.4	33.2	ميزان الحساب الجاري
10.8	12.1	13.6	6.8	20.1	37.0	43.1	47.2	ميزان السلع والخدمات
50.5	51.7	53.0	48.0	56.1	68.0	72.7	76.5	الصادرات
-39.7	-39.5	-39.4	-41.2	-36.0	-31.0	-29.7	-29.3	الواردات
-1.8	-1.9	-2.1	-0.2	-2.2	-4.5	-5.2	-6.5	ميزان الدخل
-8.2	-8.7	-9.4	-10.5	-9.5	-8.5	-7.4	-7.5	ميزان التحويلات
0.6	-0.3	-0.5	3.8	-11.9	-23.8	-26.2	-23.8	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
5.7	5.7	5.7	5.7	7.1	8.7	7.9	6.7	الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	142.1	110.6	80.7	80.4	84.8	الدين الخارجي
								المؤشرات النقدية
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	6.5	3.4	10.6	19.6	22.9	نمو النقد وشبه النقد
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	2.0	2.5	1.5	1.1	1.1	الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور نهاية الفترة)
3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	سعر الصرف دولار أمريكي: ريال قطري (متوسط)
								المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1.00	0.75	0.75	0.75	0.75	سعر فائدة بنك قطر المركزي (نهاية الفترة)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	14.5	16.2	16.5	16.5	17.7	العائد على السهم
1.3	1.3	1.3	1.3	1.6	1.7	1.9	1.7	نسبة القروض المتعثرة
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	16.1	15.6	16.3	16.0	18.9	نسبة كفاية رأس المال
8.0	9.0	10.0	13.5	10.8	10.5	11.6	17.5	نمو الأصول
8.8	8.5	9.1	11.8	8.2	9.6	19.7	26.0	نمو الودائع
8.0	9.0	10.0	12.1	15.2	13.1	13.3	26.0	نمو الائتمان
116.7	117.6	117.0	116.1	115.7	108.7	105.4	111.3	نسبة القروض إلى الودائع
								بنود المذكرة
3.04	2.92	2.78	2.63	2.44	2.22	2.00	1.83	السكان (مليون)
4.0	5.0	5.7	8.0	10.0	10.6	9.3	5.8	النمو (%)
1,950	1,931	1,898	1,898	1,898	1,893	1,903	1,931	إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم)
18.3	18.1	17.6	17.5	17.6	16.8	17.2	15.2	متوسط إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب في اليوم)
60.0	57.9	55.0	44.7	53.6	99.5	108.8	111.7	متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)

المصادر: BP وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطر المركزي وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB
*تم تقدير أرقام الموازنة والقطاع المالي لعام 2016 بناء على آخر البيانات المتوفرة

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

إمدادات النفط العالمية – زيادة من الولايات المتحدة وخفض من أوبك
ما الذي يدفع عجلة النمو العالمي في عام 2017؟
هل خرج النمو العالمي من حالة الركود؟
توقعات بانتعاش نمو الاقتصاد القطري في 2017
نمو قوي في الولايات المتحدة بالرغم من تأخر الحوافز
هل انتهت أزمة هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة؟
سي تراجع النمو في منطقة اليورو خلال عام 2017
أهداف النمو في الصين تنطوي على المزيد من التحفيزات المالية القائمة على الديون
الاحتياطي الفيدرالي يُرجح أن يلجأ لاستخدام أسعار الفائدة لتشديد السياسة النقدية
أسعار النفط ستبقى ضمن نطاق 55 و60 دولار بعد اتفاق أوبك
الصين تفضل استقرار اليوان على النمو لكبح هروب رؤوس الأموال
ضبط الأوضاع المالية في الهند سيكون له تأثير ضئيل على النمو
ترامب والتجارة الدولية
توقعات صندوق النقد الدولي لا تزال مفرطة في التفاؤل
تحسنت تدفقات رؤوس الأموال نحو الأسواق الناشئة في 2016، لكن من المرجح أن تتراجع مستقبلاً
تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في 2017-2018
تراجع النمو في الهند بسبب إلغاء الفئات النقدية الكبيرة
من المتوقع أن يتقلص العجز المالي لدولة قطر في 2017
الاقتصاد الأمريكي في 2017 – زيادة النمو بنسبة 2% ورفع أسعار الفائدة مرتين
هل يستمر التباين في النمو العالمي؟

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر
تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

السودان

فرع
برج QNB - طريق أفريقيا
شارع العمارات رقم 17
ص.ب. 8134
الخرطوم، السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 486666
QNBsudan@qnb.com

إيران*

مكتب تمثيلي
17 طريق أفريقيا السريع
مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14
تهران، إيران
الهاتف: +98 21 88889814-22
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBIran@qnb.com

فيتنام

مكتب تمثيلي
مركز سايقون التجاري
الطابق 31 - شارع تون داك تانق 37
بن نه وارد، تقاطع أ
مدينة هو تشي منه، فيتنام
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 939 100 082
QNBVietnam@qnb.com

الكويت

فرع
برج العربية، شارع أحمد الجابر
منطقة الشرق، ص.ب. 583
دسمان 15456، الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7021
QNBKuwait@qnb.com

جنوب السودان

فرع
مخطط رقم 67
طريق الميناء
أسواق كونيون كونيون
ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان
الهاتف: +211 959 000 959
QNBSouthSudan@qnb.com

قطر

المركز الرئيسي
ص.ب. 1000
الدوحة، دولة قطر
الهاتف: +97444252444
الفاكس: +974 44413753
البريد الإلكتروني: ccsupport@qnb.com
الموقع الإلكتروني: qnb.com

الصين

مكتب تمثيلي
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي
الطابق 9، غرفة 930
100 سنشوري أفينو،
منطقة بودونغ الجديدة
الرمز البريدي 200120
شانغهاي، الصين
هاتف: +86 21 6877 8980
فاكس: +86 21 6877 8981
qnb.com

سنغافورة

فرع
3 تيماسيك أفينو
01-27، برج سينتينيال
39190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com

ميانمار

مكتب تمثيلي
رقم 53، طريق ستراند رقم 316
ستراند، بلدة باييدان
يانغون ميانمار
الهاتف: +9512307371
الفاكس: +9512307372
QNBMyanmar@qnb.com

المملكة العربية السعودية

فرع
مبنى حمد التجاري
طريق الملك فهد (بجانب برج الفيصلية)
ص.ب. 230108
الرياض - المملكة العربية السعودية
الهاتف: +966 920010990
QNBKSA@qnb.com

عمان

فرع
مبنى QNB، مطرح، MBD
مقابل البنك المركزي العماني
ص.ب. 112، 4050، روي
مسقط، عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

لبنان

فرع
مبنى كاييتال بلازا - شارع أحمد شوقي
ميناء الحصن سوليدير - بيروت
رياض الصلح 11-210
بيروت، لبنان
الهاتف: +9611762222
الفاكس: +9611377177
QNBLebanon@qnb.com

المملكة المتحدة

فرع
51 شارع جرورفينور
W1K 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

فرنسا

فرع
65 أفينو إينا
75116
باريس، فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

موريتانيا

فرع
سيبي سترالخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
ص.ب. 2049
نواكشوط، موريتانيا
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +22245249655
QNBMAuritania@qnb.com

اليمن

فرع
مبنى QNB
شارع الزبير، ص.ب. 4310
صنعاء، اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNB Yemen@qnb.com

* غير نشط

فروع QNB والشركات التابعة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Privée
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

تركيا

فاينانس بنك
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
شيشلي، إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +222 4524 9655
dstk@finansbank.com.tr

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندرال سودريمان كاف.
53-52 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616

توغو

إكوبنك ترانسناشونال إنكوربوريتد
شركة شقيقة
رقم 20 أفينيو سيلفانوس أوليمبيو
ص.ب. 3302
لومي، توغو
الهاتف: +22822217214
الفاكس: +22822214237
ecobanktg@ecobank.com

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038